الأمم المتحدة

A/78/127–E/2023/95

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 June 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والسبعون
البند 61 من القائمة الأولية*
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام 2023
25 تموز/يوليه 2022 – 26 تموز/يوليه 2023
البند 16 من جدول الأعمال
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل**

مذكرة من الأمين العام

موجز

في القرار 22/2022 المعنون "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل"، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، عن طريق المجلس، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. وطلب المجلس أيضا، في قراره 23/2022 المعنون "حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها"، إلى الأمين العام أن يدرج في ذلك التقرير معلومات عن الأثر الجنساني للاحتلال والتقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار. وفي القرار 187/77 المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية"، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا في دورتها الثامنة والسبعين. ويُقدّم هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عملاً بتلك القرارات.

* A/78/50.

** قُدّم التقرير لأغراض التجهيز بعد انقضاء الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب المقدّم للتقرير.

240723 180723 23-12676 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويغطي التقرير الممارسات والسياسات الإسرائيلية المستمرة، ولا سيما تلك التي تشكّل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتضر بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، بما في ذلك الأثر الجنساني للاحتلال.

وتود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تعرب عن تقديرها للمساهمات المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمانة العامة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة الصحة العالمية.

أولا - مقدمة

1 - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 22/2022 عن قلقه تجاه الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل. وألقى قرار المجلس 23/2022 الضوء على التداعيات الجنسانية الواقعة في هذا الصدد. وطالبت الجمعية العامة، في قرارها 187/77 إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، أو إتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنزافها، وعن تعريضها للخطر.

2 - ويقدم هذا التقرير معلومات عما جدّ في هذا الشأن من تطورات خلال فترة التقرير الممتدة من 1 نيسان/أبريل 2022 إلى 31 آذار/مارس 2023.

ثانيا - الأرض الفلسطينية المحتلة

3 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تدهورا في الوضع السياسي والأمني الهش أصلا في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، بالإضافة إلى تصعيد عسكري آخر في غزة في آب/أغسطس 2022، مما زاد من تعقيد الظروف المعيشية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

4 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إسرائيل الأخذ بسياسات وممارسات لا تتسق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويؤثر العديد من الانتهاكات بشكل غير متناسب على الفلسطينيين[1]، بمن فيهم النساء والفتيات الفلسطينيات، اللواتي يتأثرن بشكل مختلف. وكان لهذه السياسات والممارسات، مثل توسيع المستوطنات وهدم المباني والمنازل الفلسطينية وإغلاق المعابر والقيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول أثر إنساني واقتصادي واجتماعي وسياسي شديد على الفلسطينيين وعلى قدرتهم على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم[2].

5 - ويخضع الفلسطينيون في الضفة الغربية لأكثر من 800 1 أمر عسكري إسرائيلي صدرت منذ عام 1967، وتغطي مسائل تتراوح ما بين الأمن وتخطيط الأراضي وتقسيمها إلى مناطق، والموارد الطبيعية، وإقامة العدل[3]. ولا ينص أي من الأوامر تحديدا على حماية الفلسطينيين أو يشير إلى الحقوق الفلسطينية، لكنه يركز على المستوطنين الإسرائيليين. وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، منحت السلطات الإسرائيلية امتيازات بصورة منهجية للإسرائيليين اليهود وميزت ضد الفلسطينيين[4].

6 - ويخضع الفلسطينيون في الأرض المحتلة لمجموعة معقدة من النظم القانونية الإسرائيلية والفلسطينية. ففي الضفة الغربية، يُطبَّق القانون المحلي الإسرائيلي خارج الحدود الإقليمية على المستوطنين

(1) وزارة الخارجية في الولايات المتحدة، *تقرير حقوق الإنسان لعام 2022 عن الضفة الغربية وقطاع غزة*، الصفحة 4.

(2) انظر S/2022/945 و A/77/493 و A/HRC/52/76.

(3) A/77/501، الفقرة 30.

(4) وزارة الخارجية في الولايات المتحدة، *الضفة الغربية وقطاع غزة*، الصفحة 75.

الإسرائيليين، بينما يخضع الفلسطينيون للقانون العسكري الإسرائيلي بالإضافة إلى النظام القانوني الفلسطيني. وهذا يثير القلق بشأن التزام السلطة القائمة بالاحتلال باحترام القوانين السارية في الأراضي التي تحتلها، ما لم يتم منعها منعا باتا من فعل ذلك.

7 - ويمثل تطبيق نظامين قانونيين مختلفين في نفس الإقليم على أساس الجنسية أو الأصل لا غير تمييزا في جوهره، وينتهك أيضا مبدأ المساواة أمام القانون، الذي يمثل ركنا أساسيا من أركان الحق في محاكمة عادلة. وبموجب النظام القانوني المزدوج الناتج عن ذلك، يتمتع الإسرائيليون بقدر أكبر من حقوق الإنسان من الفلسطينيين.

8 - وفي هذا السياق، قامت حكومة إسرائيل، بموجب اتفاق بين وزير الدفاع والوزير الإضافي الذي أنشئ منصبه حديثا في وزارة الدفاع، بنقل الإشراف الفعلي على الإدارة المدنية إلى الوزير الإضافي[5]. ووفقا للاتفاق، عَيَّن أيضا رئيس الوزراء في 2 شباط/فبراير 2023 رئيسا لـ "إدارة المستوطنات" الجديدة في وزارة الدفاع[6]، التي كُلفت بتنفيذ "إصلاح المساواة في المواطنة" الذي يهدف إلى "تحسين وزيادة كفاءة الخدمات" المقدمة للمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، من بين أمور أخرى، من خلال الوزارات الحكومية[7].

9 - وخلصت اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل إلى أن السياسات الإسرائيلية التي تتذرع بالأمن كذريعة، بما في ذلك الطرق المخصصة للمستوطنين فقط، والإغلاقات، والقيود المفروضة على حرية التنقل، وهدم المنازل العقابي، تستند إلى تدابير تمييزية وغير ذلك غير قانونية، ويبدو أنها تشكل عقابا جماعيا ضد شعب بأكمله، وأن الأمن غالبا ما يُستغل لتبرير التوسع الإقليمي[8].

10 - وخلصت اللجنة أيضا إلى أن هناك أسبابا معقولة للاستنتاج بأن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية بات غير قانوني بموجب القانون الدولي بسبب ديمومته والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لضم أجزاء من الأرض بحكم الواقع وبحكم القانون. وخلصت أيضا إلى أن الأعمال التي تقوم بها إسرائيل وتهدف إلى خلق حقائق لا رجعة فيها على الأرض وتوسيع رقعة سيطرتها على الأراضي هي انعكاسات ودوافع لاحتلالها الدائم وأن المشروع الاستيطاني هو الوسيلة الرئيسية التي تتحقق بها تلك النتائج[9].

العنف واستخدام القوة

11 - واصلت قوات الأمن الإسرائيلية استخدام تدابير وممارسات تثير القلق البالغ فيما يتعلق بالاستخدام المفرط للقوة، وعمليات القتل غير المشروع التي قد تصل في بعض الحالات إلى حد الحرمان التعسفي من الحياة، بما في ذلك الإعدام خارج نطاق القضاء.

(5) انظر منتدى أساتذة القانون الإسرائيلي من أجل الديمقراطية، "تداعيات الاتفاق على إخضاع الإدارة المدنية للوزير الإضافي في وزارة الدفاع"، ورقة موقف رقم 24 (2023)، متاحة على الموقع: www.lawprofsforum.org/post/pp24-e.

(6) القرار رقم 168 المؤرخ 23 شباط/فبراير 2023، متاح على الموقع: www.gov.il/he/departments/policies/dec168-2023.

(7) مدخلات مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

(8) A/77/328، الفقرتان 79 و 80.

(9) المرجع نفسه، الفقرة 75.

12 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل 257 فلسطينيا، من بينهم 9 نساء و 56 طفلا (53 فتى و 3 فتيات) على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأصيب 560 10 فلسطينيا آخر، من بينهم 313 امرأة و 040 1 طفلا (963 فتى و 77 فتاة)[10]. ومن بين ضحايا استخدام إسرائيل للقوة شيرين أبو عاقلة الصحفية المخضرمة البارزة، التي قتلت بالرصاص أثناء تغطيتها لغارة عسكرية على مخيم جنين للاجئين في 11 أيار/مايو 2022.

13 - وفي الوقت نفسه، احتجزت إسرائيل جثامين 386 فلسطينيا قتلوا، فيما يمكن أن يشكل عقابا جماعيا[11].

14 - وفي غزة، وخلال التصعيد الذي حدث في آب/أغسطس بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة، قُتل 49 فلسطينيا، منهم 26 مدنيا على الأقل، من بينهم أربع نساء و 17 طفلا. ووفقا لوزارة الصحة في غزة، أُصيب 360 فلسطينيا، من بينهم 151 طفلا و 58 امرأة. وأفاد مسؤولون إسرائيليون بأن إسرائيليين اثنين أُصيبا بجروح متوسطة وأُصيب 62 شخصا على الأقل بجروح طفيفة، من بينهم 9 أطفال.

15 - ويعرِّض إطلاق الجماعات الفلسطينية المسلحة للصواريخ عشوائيا من أحياء مكتظة بالسكان في غزة على المراكز السكانية المدنية في إسرائيل، الذي أسفر أيضا عن وقوع إصابات وانتهاك للقانون الدولي الإنساني، حياة المدنيين للخطر.

المساءلة

16 - لا يزال انعدام المساءلة عن الاستخدام المفرط للقوة وغيره من الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن الإسرائيلية متفشيا. ولا يزال هناك إخفاق شبه كامل في ضمان المساءلة عن القتل غير القانوني الواضح للفلسطينيين، بما في ذلك في الحالات التي تثير بواعث قلق بشأن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والقتل العمد. وهذا يدل على مناخ الإفلات من العقاب السائد فيما يتعلق بالاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين، بما في ذلك في سياقات الاستيطان[12].

17 - وبعد مرور أكثر من عام على التصعيد الذي وقع في غزة في مايو/أيار 2021، فتح الجيش الإسرائيلي، وفقا لمنظمة يش دين غير الحكومية، تحقيقا واحدا فقط من أصل 84 حُددت من أجل تقييمها من قبل آلياته الداخلية[13].

18 - وبالمثل، وجدت المنظمة غير الحكومية أنه في الفترة 2019-2020، فتحت هيئة المدعي العام العسكري الإسرائيلي العام تحقيقات جنائية في 22 شكوى فقط من أصل 273 شكوى تلقتها بسبب أفعال وانتهاكات ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية ضد فلسطينيين وممتلكاتهم خلال تلك الفترة[14].

(10) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "بيانات عن الإصابات" قاعدة البيانات الخاصة بحماية المدنيين. متاحة على الرابط التالي: https://sdgs.un.org/goals/goal5 (تم الاطلاع عليها في 7 نيسان/أبريل 2023).

(11) مدخلات مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

(12) A/77/493، الفقرة 74.

(13) يش دين، "التحقيق الذاتي: نتائج فحص منظومة إنفاذ القانون العسكري لحوادث قتل وجرح فلسطينيين في قطاع غزة أثناء حملة 'حارس الأسوار'"، أيار/مايو 2022، الصفحتان 10 و 11.

(14) يش دين، "تطبيق القانون على جنود يشتبه في أنهم ألحقوا ضررا بفلسطينيين وممتلكاتهم ورقة بيانات"، آذار/مارس 2022، الصفحة 9.

الاحتجاز وسوء المعاملة

19 - ينطبق النظام القانوني العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية على الفلسطينيين، ولكن ليس على المستوطنين الإسرائيليين، ويرأسه قضاة عسكريون إسرائيليون. وتجري المحاكمات باللغة العبرية (التي لا يتكلمها العديد من المعتقلين الفلسطينيين، وخاصة الأطفال المحتجزين) بدون ترجمة أو ترجمة شفوية كافية. ولا يتم توفير سوى القليل من الحماية القانونية الإجرائية والموضوعية. ويواجه محامو المشتبه بهم والمحتجزين قيودا كبيرة في الاطّلاع على الأدلة[15]. وعلاوة على ذلك، لا يُسمح لأي كيان فلسطيني بتقديم أي خدمات للفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، مما يجعلهم عرضة بشكل استثنائي للانتهاكات التي قد تصل إلى مستوى انتهاكات لحقوق الإنسان[16].

20 - واعتقلت القوات الإسرائيلية في عام 2022 ما مجموعه 085 6 فلسطينيا، من بينهم 452 طفلا على الأقل، وهو أعلى عدد من المحتجزين منذ عام 2008 وزاد عدد من هم رهن الاحتجاز الإداري بأكثر من الضعف في العامين الماضيين[17]. وحتى نهاية آذار/مارس 2023، اعتقلت إسرائيل 900 4 فلسطينيا، عرفتهم إسرائيل بأنهم "سجناء أمنيون"، منهم 016 1 معتقلا إداريا، و 160 طفلا سجينا، و 30 سجينة[18].

21 - ويوجد في المتوسط 150 طفلا فلسطينيا رهن الاحتجاز في أي وقت من الأوقات، 100 منهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة[19].

22 - وتعتقل قوات الأمن الإسرائيلية مئات الأطفال الفلسطينيين كل عام في اعتقالات مخطط لها مسبقا من منازلهم في منتصف الليل، نادرا بأمر استدعاء مسبق. وبين عامي 2014 و 2021، تلقى 1-9 في المائة فقط من الأسر التي أُلقي القبض على أحد أطفالها استدعاءً لإحضار الطفل للاستجواب. ومع ذلك، فوفقا لمركز هموكيد للدفاع عن الفرد ومؤسسة رصد المحاكم العسكرية، لم تُفِد عائلة واحدة بأنها تلقت استدعاء قبل الاعتقال خلال عام 2022[20].

23 - ولا يزال المعتقلون الفلسطينيون يتعرضون لسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز، ويقال إنهم يتعرضون لعدة أساليب للتعذيب، وحالات من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على أيدي الشرطة الإسرائيلية ومصلحة السجون الإسرائيلية. واستنادا إلى الحالات التي عالجتها اللجنة العامة لمناهضة التعذيب

(15) A/77/501، الفقرة 30. انظر أيضا مؤسسة رصد المحاكم العسكرية، "النظام القانوني العسكري"، متاحة على الموقع: www.militarycourtwatch.org/page.php?id=6a06ck7Rnqa26628AAapuBpjuFE. ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ورقة حملة بعنوان "في قضية *الشعب الفلسطيني أمام المحاكم العسكرية*"، 2021، متاحة على الموقع www.addameer.org/sites/default/files/campaigns/campaign%20Paper_0.pdf.

(16) مدخلات مقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(17) S/2022/945، الفقرة 76.

(18) مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، قاعدة بيانات للإحصاءات. متاحة على الرابط التالي: https://sdgs.un.org/goals/goal5 (تم الاطلاع عليها في 7 نيسان/أبريل 2023).

(19) A/77/501، الفقرة 43.

(20) هموكيد، "على أسس واهية: الاعتقالات الليلية الإسرائيلية المتفشية للأطفال الفلسطينيين"، كانون الثاني/يناير 2023؛ ومؤسسة رصد المحاكم العسكرية، "رسم بياني مقارن - المسائل المثيرة للقلق"، متاح على الموقع www.militarycourtwatch.org/page.php?id=MmNuAkpGrsa613395AWw2bO0pT3K.

في إسرائيل، فمن بين 400 1 شكوى تعذيب قُدمت إلى وزارة العدل في إسرائيل منذ عام 2001، لم يتم فتح سوى 3 تحقيقات جنائية، ولم تصدر أي لوائح اتهام[21].

24 - وفي عام 2022، أُحيطت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة علما بأن النساء كثيرا ما يتعرضن للعنف الجنساني أثناء عملية الاعتقال، بما في ذلك عمليات التفتيش الجسدي غير المبررة والتهديد بالعنف الجنسي. وكثيرا ما تتعرض الأمهات للتهديد باحتجاز أطفالهن إذا لم يمتثلن[22].

25 - ووافق الكنيست على خطط تشريعية واسعة النطاق تهدف إلى معاقبة "السجناء الأمنيين" الفلسطينيين منذ الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة. ويشمل ذلك قانونا يسمح بسحب الجنسية الإسرائيلية من مواطني إسرائيل من أصول فلسطينية المدانين بما تزعم إسرائيل أنها جرائم تتعلق بالإرهاب وأولئك الذين يتلقون دعما ماليا من السلطة الفلسطينية. ويتيح مشروعا قانونين، تم تمريرهما في القراءة الأولية، للسلطات الإسرائيلية حرمان السجناء الأمنيين والسياسيين من الحصول على الخدمات الصحية "التي تحسن نوعية حياتهم". وفرض عقوبة الإعدام على الجرائم التي تُعرِّفها إسرائيل على أنها إرهابية بطريقة تمييزية تستهدف الفلسطينيين[23].

تدمير ومصادرة الممتلكات والبنى التحتية

26 - تؤدي عمليات الهدم والإخلاء القسري إلى تفاقم البيئة القسرية وتُثير القلق بشأن خطر النقل القسري. وما فتئت أيضا تثير القلق فيما يتعلق بالامتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني الملزِمة للسلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك حظر تدمير الممتلكات والمؤسسات المخصصة للتعليم.

27 - وأصدرت السلطات الإسرائيلية ما يقرب من 000 20 أمر هدم في المنطقة جيم بين عامي 1988 و 2020. وبحلول أيلول/سبتمبر 2022، هُدم أكثر من 500 8 مبنى في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة[24].

28 - وهدمت السلطات الإسرائيلية 954 مبنى (من بينها 517 منزلا و 140 مبنى موله مانحون) في عام 2022، مقارنة بـ 911 مبنى في عام 2021. وشهد الربع الأخير من عام 2023 زيادة بنسبة 47 في المائة في عدد عمليات الهدم (290) مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022. وتضاعف عدد عمليات الهدم العقابية (17) التي نفذتها السلطات الإسرائيلية ضد منازل عائلات فلسطينيين مشتبه في مهاجمتهم إسرائيليين، فيما قد يصل إلى مستوى العقاب الجماعي، بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بالفترة السابقة (5)[25].

(21) اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، "التعذيب في إسرائيل: تقرير عن الحالة في عام 2022" كانون الأول/ديسمبر 2022، الصفحة 1.

(22) A/77/501، الفقرة 43. وزارة الخارجية في الولايات المتحدة، *الضفة الغربية وقطاع غزة*، الصفحة 10.

(23) انظر https://main.knesset.gov.il/EN/Pages/default.aspx.

(24) A/77/328، الفقرة 60.

(25) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "قاعدة البيانات المتعلقة بعمليات الهدم والتشريد في الضفة الغربية". يمكن الاطلاع عليها في: www.ochaopt.org/data/demolition (تم الاطلاع عليها في 21 آذار/مارس 2023).

29 - ووفقا للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، فإن أكثر من 80 في المائة من عمليات الهدم في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وقعت على بعد 3 كيلومترات من مستوطنات قائمة، رابطةً المستوطنات القائمة ومقوضةً التواصل الجغرافي للأراضي الفلسطينية[26].

30 - واستخدمت إسرائيل مبررات عسكرية ومبررات أخرى لنزع ملكية أكثر من ثلث الضفة الغربية (2 مليون دونم) منذ عام 1967 لأغراض متنوعة تخدم في الغالب المستوطنين في الأراضي المحتلة. ويشمل ذلك الكثير من الأراضي التي أُعلنت كمناطق عسكرية مغلقة (أكثر من نصف المنطقة جيم، أو 1,765 مليون دونم) واستُخدمت لبناء مستوطنات ومناطق صناعية، وأراض للزراعة والرعي للمستوطنين[27].

31 - وعزل الجدار أكثر من 10 في المائة من مساحة الضفة الغربية، مما أثر على أكثر من 219 محليةً فلسطينية. وعلاوة على ذلك، صادرت السلطات الإسرائيلية منذ عام 1967 حوالي 000 353 دونم من الأراضي الفلسطينية وصنفتها كمحميات طبيعية[28].

32 - وتشكل تسوية سندات الملكية تصرّفا سياديا لا رجعة فيه صادرا عن نظام دائم، وهي تقوض المبدأ الذي يفيد بأن الاحتلال مؤقت بطبيعته. والعمل الجاري في هذا الصدد في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني بموجب القانون الدولي ويزيد من خطر الاستيلاء غير القانوني على الممتلكات واحتمال نقلها قسرا. وأثيرت أيضا بواعث قلق من أن تنفَّذ إجراءات تسوية سندات الملكية دون شفافية ودون علم السكان الفلسطينيين المتضررين، الأمر الذي يحرمهم فعليا من فرصة رفع دعاوى[29].

33 - وعموما، في القدس الشرقية المحتلة، يواجه حاليا ما لا يقل عن 218 أسرة معيشية فلسطينية، تضم 970 شخصا، من بينهم 420 طفلا، دعاوى إخلاء مرفوعة أمام المحاكم الإسرائيلية. ورفعت معظم هذه الدعاوى منظمات للمستوطنين الإسرائيليين، وهي تستند إلى تطبيق قوانين إسرائيلية تتيح استعادة الممتلكات التي كان يملكها اليهود في القدس الشرقية قبل عام 1948. غير أنه لا يوجد أي قانون مماثل يتيح للفلسطينيين استعادة ممتلكاتهم في إسرائيل[30].

34 - وأدى التصعيد العسكري ضد غزة في آب/أغسطس 2022 إلى تدمير 10 منازل في غزة تدميرا كاملا وإلحاق أضرار جسيمة بـ 48 منزلا مما جعلها غير صالحة للسكن. ووفقا للسلطات في غزة، تضررت أكثر من 600 وحدة سكنية، مما أدى إلى تشريد 84 أسرة[31].

(26) A/77/501، الفقرة 33.

(27) A/77/328، الفقرتان 31 و 39.

(28) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي عن الاحتفال السنوي السابع والأربعين بيوم الأرض، 30 آذار/مارس 2023. متاح على الموقع www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LandPalDay47E.pdf.

(29) A/77/493، الفقرتان 12 و 72.

(30) S/2022/945، الفقرة 10.

(31) S/PV.9139، الصفحة 3.

البيئة القسرية وتشريد السكان

35 - خلق مزيج من السياسات والممارسات الإسرائيلية في المنطقة جيم والقدس الشرقية ومدينة الخليل، مثل هدم المنازل والمدارس والتهديد بهدمها وتدمير سبل العيش، والحرمان من البنى التحتية للخدمات، وتقييد الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي، وعنف المستوطنين وضعف إنفاذ القانون ردا على ذلك، وإلغاء حقوق الإقامة، في جملة أمور أخرى، بيئة قسرية، قد تجبر الفلسطينيين على مغادرة أماكن إقامتهم، مما يعرضهم لخطر الترحيل القسري، وهو انتهاك خطير لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب[32]. وتتأثر بشكل خاص التجمعات الفلسطينية في المنطقة جيم والقدس الشرقية والجزء H2 من الخليل الخاضع للسيطرة الإسرائيلية[33].

36 - وتؤدي عمليات الإخلاء القسري والتشريد الجماعي[34] والفردي هذه إلى تكثيف البيئة القسرية التي تضغط على الفلسطينيين لمغادرة منازلهم، مما يثير مخاوف من الترحيل القسري للفلسطينيين، وتحدث إلى حد كبير في المناطق التي غالبا ما يكون من المقرر توسيع المستوطنات فيها. وأشارت حكومة إسرائيل، في ردها على التماس، إلى أنها تعتزم تهجير سكان قرية أبو نوار للسماح بتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم. وتعرض المجتمع المحلي لظروف قسرية قاسية تهدف إلى تشجيع نزوح السكان دون موافقتهم[35].

37 - وفي حالة أخرى، رفضت محكمة العدل العليا في يوم 4 أيار/مايو 2022 التماسا بإلغاء أوامر الإخلاء الموجهة إلى 144 1 فلسطينيا من سكان 12 تجمعا رعويا في مسافر يطا (282 رجلا و 293 امرأة و 299 فتى و 270 فتاة) بعد أن حدد الجيش الإسرائيلي المنطقة ميدانا للرمي. ولا يتسق الحكم مع القانون الدولي ويعرض السكان لخطر الإخلاء القسري والترحيل القسري الوشيك[36].

38 - ولا يزال الفلسطينيون في القدس الشرقية يعانون أيضا بسبب توسيع المستوطنات الإسرائيلية والتدابير والسياسات التي تستخدمها إسرائيل والتي قد تجبرهم على ترك منازلهم[37]. وبحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ألغت السلطات الإسرائيلية 66 تصريح إقامة لفلسطينيين في القدس الشرقية، متذرعة بلائحة تسمح بإلغاء تصاريح الأفراد الذين بقوا خارج إسرائيل لأكثر من سبع سنوات أو حصلوا على الجنسية أو الإقامة الدائمة في مكان آخر[38].

أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وعنف المستوطنين

39 - المستوطنات ليس لها أي شرعية قانونية وتشكّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة. وتؤثر عمليات إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتوسيعها تأثيرا

(32) المدخلات المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وانظر أيضا A/HRC/52/75، الفقرة 15.

(33) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023"، كانون الثاني/يناير 2023، الصفحة 8.

(34) انظر على سبيل المثال قضية مسافر يطا في الفقرة 37.

(35) مجموعة التعليم، "التعليم في حالات الطوارئ: حماية التعليم تحت الهجوم – تركيز خاص: أبو نوار"، 30 كانون الأول/ديسمبر 2022، الصفحة 2.

(36) A/77/493، الفقرة 19، و A/77/328، الفقرة 81.

(37) مدخلات مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وانظر أيضا A/HRC/52/76، الفقرة 15.

(38) وزارة الخارجية في الولايات المتحدة، *الضفة الغربية وقطاع غزة*، الصفحة 61.

شديدا على حقوق الفلسطينيين وتعني أن إسرائيل تنقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي الإنساني، على نحو ما تؤكده هيئات الأمم المتحدة المختصة باستمرار، بما في ذلك محكمة العدل الدولية[39]. فهي تزيد من ترسيخ الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وتقوّض الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة، وتتعدى على الأرض والموارد الطبيعية الفلسطينية، وتعوق حرية تنقل السكان الفلسطينيين. وهي تقوض آفاق إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تتمتع بالاستقلال وتكون أراضيها متصلة جغرافيا وتتوافر لها مقومات البقاء[40].

40 - وفي عام 2022، وافقت السلطات الإسرائيلية على حوالي 70 خطة لبناء أكثر من 000 10 وحدة استيطانية في القدس. وإجمالا، أُعلن عن المضي قدما، خلال العام، في بناء نحو 800 4 وحدة في المنطقة جيم، مقارنة بنحو 400 5 وحدة في عام 2021، بينما انخفض عدد المناقصات من 800 1 في عام 2021 إلى 150 في عام 2022. غير أن عدد الوحدات السكنية المقترح إنشاؤها في القدس الشرقية المحتلة تضاعف ثلاث مرات مقارنة بالعام السابق، من نحو 900 وحدة في عام 2021 إلى نحو 100 3 وحدة في عام 2022، وتضاعف أيضا عدد المناقصات من 200 إلى 400[41].

41 - واستُخدمت الأراضي الفلسطينية أيضا للنشاط الصناعي والاقتصادي المرتبط بمستوطنات إسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية، وذلك أساسا من خلال إنشاء مناطق صناعية. وشجعت إسرائيل الشركات على نقل عملياتها إلى تلك المناطق من خلال إعطائها حوافز مالية وتصاريح وتراخيص نادرا ما تُمنح للفلسطينيين[42].

عنف المستوطنين

42 - حدثت زيادة مطردة في العنف الذي يرتكبه المستوطنون بموافقة ودعم قوات الأمن الإسرائيلية، مع استمرار الإفلات من العقاب على عنف المستوطنين. ويؤدي تزايد الحالات التي تستخدم فيها قوات الأمن الإسرائيلية القوة في سياق هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين، أو تستخدم القوة بصورة مشتركة، بما في ذلك الأسلحة النارية، في نفس الحادث، إلى جعل التمييز بين العنف أكثر صعوبة[43].

43 - وكان مستوى عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين خلال عام 2022 هو الأعلى المسجل منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في التوثيق في عام 2005. وبالمقارنة مع عام 2021، كانت هناك زيادة تقارب 40 في المائة في المتوسط الشهري لحوادث عنف المستوطنين التي أدت إما إلى وقوع إصابات بين الفلسطينيين أو إلحاق أضرار بالممتلكات أو كليهما، وزيادة بنسبة 96 في المائة مقارنة بعام 2020[44].

(39) A/77/493، الفقرة 71.

(40) مدخلات مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ انظر أيضاً A/HRC/52/76، الفقرات 7-11.

(41) انظر S/2022/945.

(42) A/77/328، الفقرة 36.

(43) A/77/493، الفقرة 73.

(44) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة"، كانون الثاني/يناير 2023، الصفحة 15.

44 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل 20 فلسطينيا في أعمال عنف متصل بالمستوطنين. ونادرا ما يحاسَب المستوطنون على هذه الهجمات، مما يزيد من مستوى التهديد الذي يتعرض له الفلسطينيون وممتلكاتهم[45].

45 - وفي 26 شباط/فبراير، اعتدى مستوطنون إسرائيليون، ترافقهم القوات الإسرائيلية، جسديا على السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم في بلدة حوارة والقرى المجاورة. وأصاب المستوطنون ما لا يقل عن 10 فلسطينيين بجروح، من بينهم طفل وامرأة. وألحق أيضا المستوطنون أضرارا جسيمة بالممتلكات الفلسطينية. ولحقت أضرار بما لا يقل عن 37 منزلا مأهولا، بما في ذلك إضرام النار في بعضها؛ وأُحرِق ما لا يقل عن ثمانية مبان تجارية، إلى جانب 55 مركبة خاصة يمتلكها فلسطينيون و 200 1 مركبة خردة. وبالإضافة إلى ذلك، هاجم المستوطنون عربة إطفاء ومنعوها من الدخول إلى البلدة[46].

46 - وأدت أيضا الزيادة في عنف المستوطنين إلى إلحاق أضرار بأشجار الزيتون الفلسطينية. فبين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2022، أُتلفت 400 1 شجرة، وأفاد الفلسطينيون بأنه تم قطف 000 1 شجرة، ربما على يد مستوطنين إسرائيليين[47].

47 - وفيما يتعلق بأعمال المستوطنين ضد الفلسطينيين، حدث منع غير فعال، وعدد قليل من تحقيقات الشرطة، وانخفاض في معدل لوائح توجيه الاتهام، وعقوبات مخففة على الجناة المدانين[48].

48 - ووجدت منظمة بيش دين أن الشرطة لم تحقق في 81,5 في المائة من القضايا التي فتحت في "جرائم ذات دوافع أيديولوجية" ضد الفلسطينيين منذ عام 2005 (208 1 من 481 1 ملف). ومن بين الملفات المغلقة، أغلق 172 1 ملفا على أساس أن الجاني مجهول أو بسبب عدم كفاية الأدلة[49]. وفي عام 2021، لم يفتح سوى 87 تحقيقا ضد مشتبه بهم إسرائيليين، بينما وثّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 585 حادثة عنف للمستوطنين. وبحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ظلت هناك 49 قضية من تلك القضايا قيد التحقيق، بينما أُغلقت 38 قضية، بما في ذلك 19 لائحة اتهام أُفيد بأنها قُدمت[50].

49 - وتؤكد بيانات الشرطة الإسرائيلية أنه تم توجيه اتهامات في أقل من 4 في المائة من قضايا عنف المستوطنين في الفترة من 2018 إلى 2020. وفي المقابل، ففي الفترة الممتدة من عام 2018 إلى نيسان/أبريل 2021، أُنهي ما مقداره 96 في المائة من التحقيقات في أعمال العنف الصادرة عن فلسطينيين، التي أجرتها النيابة العسكرية، بصدور إدانة، واستند 99,6 في المائة منها إلى اتفاقات تفاوضية لتخفيف العقوبة[51].

(45) S/2022/945، الفقرة 73.

(46) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "حماية المدنيين: الأرض الفلسطينية المحتلة"، 14-27 شباط/فبراير 2023، الصفحتان 2 و 3.

(47) مدخلات مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

(48) بيش دين، "تنفيذ القانون على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية (عنف المستوطنين)"، كانون الأول/ديسمبر 2022، الصفحة 1.

(49) المرجع نفسه، الصفحة 10.

(50) A/HRC/52/76، الفقرة 47.

(51) المرجع نفسه، الفقرة 48.

القيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول

50 - لا تزال حقوق الفلسطينيين في حرية التنقل والوصول إلى الخدمات وسبل العيش تُنتَهك بشكل منهجي، نتيجة أمور منها القيود التمييزية المفروضة على الوصول إلى الطرق الرئيسية التي ترجعها السلطات الإسرائيلية لأسباب أمنية[52].

51 - وتؤدي القيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول وعمليات الإغلاق إلى تفاقم الاتجار بالبشر، مع ما يترتب على ذلك من أثر سلبي بشكل خاص على النساء والفتيات. وتشمل حالات الضعف الفلسطينيين الذين يواجهون صعوبات أثناء محاولتهم عبور نقاط التفتيش الإسرائيلية للخروج من غزة أو من الضفة الغربية إلى القدس وإسرائيل، بالإضافة إلى أولئك الذين يغادرون غزة عن طريق البحر. ولتسهيل تنقلهم، قد يلتمس الأفراد مساعدة المهربين ثم يقعون ضحية للمتجرين على طول الطريق[53].

عمليات الإغلاق في قطاع غزة

52 - إن الحصار والإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على غزة، وهي واحدة من أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في العالم، منذ عام 2007 بعد تولي حماس المسؤولية في قطاع غزة في العام نفسه، قد يصل إلى مستوى العقاب الجماعي، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي. وقد أثر على كل مجال من مجالات الحياة الفلسطينية ولا يزال يقوض حرية التنقل، والتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق في مستوى معيشي لائق وفي الصحة والتعليم والعمل والحياة الأسرية للفلسطينيين في غزة[54].

53 - وفي عام 2022، خففت إسرائيل تدريجيا القيود المفروضة على حركة الأشخاص والصادرات. وكانت الصادرات من غزة في عام 2022 عبر معبر كرم أبو سالم، بما في ذلك إلى الضفة الغربية، أعلى بنسبة 43 في المائة مما كانت عليه في عام 2021، بينما انخفضت الواردات بنسبة 8 في المائة تقريبا[55].

54 - وكان عدد الشاحنات التجارية التي دخلت غزة أقل بنسبة 30 في المائة تقريبا من المتوسط الشهري للنصف الأول من عام 2007، في حين زاد عدد السكان بأكثر من 50 في المائة خلال الفترة نفسها[56].

55 - وظل المتوسط الشهري لخروج الفلسطينيين من غزة إلى إسرائيل في عام 2022 عند حوالي 8 في المائة من المتوسط الشهري للمغادرين في عام 2000. وكانت حوالي 88 في المائة من حالات الخروج من جانب فلسطينيين يحملون تصاريح في إطار فئتي التجار والاحتياجات الاقتصادية، في حين كانت نسبة 6 في المائة من جانب مرضى محالين للعلاج في الضفة الغربية أو إسرائيل[57].

(52) A/77/501، الفقرة 28.

(53) مدخلات مقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(54) مدخلات مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وانظر أيضا A/HRC/52/75، الفقرة 13.

(55) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية"، الصفحة 11.

(56) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، "النداء الطارئ لصالح الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 2023"، كانون الثاني/يناير 2023، الصفحة 12.

(57) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "التنقل داخل غزة ومنها إلى خارجها: تقرير محدَّث يغطي شهر كانون الثاني/يناير 2023"، 27 شباط/فبراير 2023.

56 - وكجزء من عمليات الإغلاق، أعلنت إسرائيل مناطق يُقيد الوصول إليها في المناطق الساحلية والبرية المحيطة بغزة. ويؤدي نقص معلومات واضحة عن هذه المناطق إلى خلق مخاطر بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون أو يعملون إما على الساحل أو بالقرب من السياج الحدودي. فلا توجد لافتات رسمية للمخارج بالنسبة لخط الحدود، وتتغير السياسة الرسمية بشكل متكرر[58].

القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية

57 - حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مقيدة من خلال نظام معقد من نقاط التفتيش والتراخيص والحواجز العسكرية والمستوطنات ونظام للطرق الالتفافية والأنظمة القانونية الموازية و "جدار الفصل" في الضفة الغربية، مما يؤدي فعليًا إلى تقسيم الأرض إلى أرخبيل من الجزر المعزولة.

58 - وتشمل مواصلة إسرائيل توطيد الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية بشبكات من الطرق الالتفافية والجدار شرق القدس، إقامة "الطريق الدائري الشرقي" الجديد. وتفيد التقارير بأن هذا الطريق لن يكون متاحا للفلسطينيين[59]. وقيدت السلطات الإسرائيلية أو منعت سفر الفلسطينيين على 29 طريقا وأجزاء من الطرق يبلغ مجموعها حوالي 36 ميلا في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك العديد من شرايين المرور الرئيسية[60].

59 - وفي الخليل، واصلت السلطات العسكرية الإسرائيلية تقييد حركة مرور المركبات والمشاة الفلسطينيين والوصول إلى المنازل والشركات لنحو 000 22 فلسطيني يقيمون هناك، مشيرة إلى الحاجة إلى حماية عدة مئات من المستوطنين الإسرائيليين المقيمين في المنطقة H2 من المدينة[61].

60 - وفي عام 2022، حدثت زيادة كبيرة في عمليات الإغلاق وغيرها من القيود التي تفرضها إسرائيل على الوصول مقارنة بالسنوات السابقة، مما أعاق عمليات منظمات الأمم المتحدة، ومنها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، أثر ما مجموعه 166 حادثة متعلقة بتمكن الأونروا من الوصول بشكل سلبي على قدرتها على تقديم الخدمات لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين[62].

استنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها وتعريضها للخطر

61 - تشكل المنطقة جيم أكثر من 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية وهي الأغنى من حيث توافر الموارد الطبيعية. ومع ذلك، يواجه الفلسطينيون قيودا شديدة تعيقهم عن التخطيط والبناء والوصول إلى الموارد الطبيعية في هذه المنطقة. فأي استثمار أو نشاط اقتصادي يتطلب تراخيص إسرائيلية. وتؤدي عقود من التخصيص التمييزي للموارد من جانب السلطات الإسرائيلية لصالح الإسرائيليين، بما فيها القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية واستخدامها،

(58) وزارة الخارجية في الولايات المتحدة، *الضفة الغربية وقطاع غزة*، الصفحة 56.

(59) A/77/501، الفقرة 28.

(60) وزارة الخارجية في الولايات المتحدة، *الضفة الغربية وقطاع غزة*، الصفحة 58.

(61) المرجع نفسه، الصفحات 55-58.

(62) مدخلات مقدمة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إلى تفاقم هذه التفاوتات وتؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين[63]. وتحد عمليات الإغلاق المفروضة علي غزة من قدرة الفلسطينيين على الحصول على المواد والتكنولوجيات التي يمكن أن تعزز كفاءة استخدام الطاقة والمياه والموارد الطبيعية الأخرى.

62 - ويواجه الفلسطينيون مشكلة حادة فيما يتعلق بالمياه، وهي مشكلة ازدادت تفاقما بسبب النمو السكاني والقيود التي تفرضها إسرائيل على إمكانية وصول الفلسطينيين إلى الموارد المائية في الأرض الفلسطينية المحتلة. فمنذ عام 1967، وضعت إسرائيل جميع الموارد المائية في الأرض الفلسطينية المحتلة تحت سيطرتها العسكرية ومنعت الفلسطينيين من بناء منشآت مائية جديدة أو صيانة المنشآت القائمة بدون ترخيص عسكري. وفي الوقت نفسه، طورت إسرائيل بنيتها التحتية المائية لمستوطناتها وفعلت الشيء نفسه في إسرائيل[64].

63 - وفي الضفة الغربية، لا يزال يُبلّغ عن نقص حاد في المياه، حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على توزيع معظم الموارد المائية واستخراجها، بما في ذلك طبقات المياه الجوفية. ويُستخرج من جوف الأرض ما يزيد على 77 في المائة من الموارد المائية التي يستخدمها الفلسطينيون. وما زالت إسرائيل تمنع الفلسطينيين من الوصول إلى المياه واستخراجها من نهر الأردن[65].

64 - وتحد المستوطنات الإسرائيلية من استغلال الفلسطينيين لـ 696 13 من الحيازات الزراعية في الضفة الغربية، بينما يحد "الجدار" من استخدام 945 6 حيازة، وتحد المناطق العسكرية الإسرائيلية المغلقة من استخدام 463 6 من الحيازات الزراعية، وتحد نقاط التفتيش من استخدام 317 8 حيازة أخرى. ويحد فرض المناطق التي يُقيد الوصول إليها في غزة من استخدام 106 1 من الحيازات الزراعية. وتحد تدابير إسرائيلية أخرى من استخدام 794 15 حيازات أخرى[66].

65 - واستمر تدمير الأشجار المثمرة المملوكة للفلسطينيين في عام 2022 في الضفة الغربية، حيث دُمرت 721 10 في الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وكانت نابلس أكثر المحافظات تضررا حيث دُمرت فيها 725 3 شجرة[67].

66 - وأدى التصعيد العسكري في آب/أغسطس 2022 إلى إتلاف أو تدمير أراض زراعية وصوبات زراعية ومزارع للماشية والدواجن، مما تسبب في أضرار وخسائر تقدر بمليون دولار[68].

(63) A/77/501، الفقرة 46.

(64) A/77/328، الفقرة 35.

(65) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، "بيان صحفي مشترك بمناسبة يوم المياه العالمي"، 21 آذار/مارس 2023. متاح على الموقع www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_WWD2023E.pdf.

(66) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة، *التعداد الزراعي 2021: النتائج النهائية – فلسطين* (2023)، جدول 44.

(67) مدخلات مقدمة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

(68) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية"، الصفحة 46.

67 - وتواصل إسرائيل استغلال الموارد المعدنية في الضفة الغربية، ولم تُصدر منذ عام 1994 أي تراخيص لشركات فلسطينية لاستغلال محاجر في المنطقة جيم، حيث تقدر قيمة الاحتياطيات المعدنية بنحو 30 بليون دولار.

الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة

68 - في عام 2023، كان ما يقرب من 2,1 مليون فلسطيني (000 800 في الضفة الغربية و 1,3 مليون في غزة) بحاجة إلى مساعدات إنسانية، نصفهم من الأطفال[69].

69 - واعتُبرت حوالي 38 في المائة من الأسر الفلسطينية في حالة ظروف "كارثية" أو "بالغة الشدة" أو "قاسية" في عام 2022. وكانت الحالة مزرية بشكل خاص في قطاع غزة، حيث صنفت نسبة 29 في المائة من الأسر المعيشية على أنها تعيش في ظروف "كارثية" أو "قاسية"[70].

الأحوال الاقتصادية

70 - أدى نظام السياسات التقييدية الذي تفرضه إسرائيل على النشاط الاقتصادي الفلسطيني والموارد والأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 إلى تجريد الاقتصاد الفلسطيني بصورة ممنهجة من العديد من العناصر الحيوية لأدائه لعمله بطريقة صحية، مما جعله شديد التعرض للصدمات الداخلية والخارجية ويعتمد اعتمادا كبيرا على إسرائيل والتحويلات الخارجية.

71 - والنظام الحالي لعمليات الإغلاق الداخلي والخارجي ومناخ عدم اليقين السياسي والاقتصادي السائد، المصحوبان بتجزؤ الاقتصاد، يعوقان نمو القطاع الخاص ويسببان اعتمادا شديدا للاقتصاد على القطاعات غير القابلة للتداول مثل الخدمات والبناء والقطاع المالي والقطاع العام. ولا تزال هذه الاختلالات مستمرة حيث انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية (التصنيع والزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي من 34 في المائة في عام 2021 إلى 16,3 في المائة في عام 2022، مما أثر على النمو الاقتصادي والعمالة والتجارة. وبين عامي 2000 و 2022، انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 26 في المائة، وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 4 في المائة، وقطاع البناء بنسبة 33 في المائة. وعلاوة على ذلك، تفاقمت التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني بسبب آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والديناميات الجيوسياسية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تناقص الدعم الخارجي للميزانية وخصم إسرائيل حوالي 30 مليون دولار من إيرادات الضرائب التي تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية، استنادا إلى قانون بشأن حجز المدفوعات لتغطية الهجمات ضد الإسرائيليين[71]، تسبب في

(69) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية: موجز الأرض الفلسطينية المحتلة"، 25 كانون الثاني/يناير 2023. متاح على الموقع www.ochaopt.org/content/humanitarian-needs-overview-and-humanitarian-response-plan-2023-dashboard.

(70) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية"، الصفحة 9.

(71) S/PV.9290، الصفحة 4.

تباطؤ اقتصـــادي كبير وانخفاض النمو الحقيقي إلى حوالي 4 في المائة، حيث بلغ النمو 2 في المائة فقط (على أساس سنوي) في الربع الأخير من عام 2022[72].

72 - وبالمثل، وعلى الرغم من تســجيل بعض النمو في عام 2021 (1 في المائة) وفي عام 2022 (4,4 في المائة)، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يتعاف ليصل إلى مستواه في عام 2019، بل ظل أيضا أقل من مستواه في عام 2011[73].

73 - وظلت مسـاهمة غزة في اقتصـاد الأرض الفلسـطينية المحتلة منخفضـة عند 17,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2022، مقارنة بنســبة 36 في المائة في عام 1994، ويرجع ذلك أساسا إلى القيود الاقتصادية والقيود الشديدة على الحركة والتصعيد العسكري المتكرر ضد القطاع[74]. ويدل تدهور قطاع النسيج والملابس على تدمير القطاعات الإنتاجية. وقبل عام 2000، كانت هذه الصناعة ثاني أكبر قطاع للعمالة بعد البناء في غزة، بحوالي 000 1 مؤسـسـة توظف حوالي 000 40 عامل. وفي الوقت الراهن، لا ينشط في هذا القطاع سوى 226 مؤسسة، توظف حوالي 000 6 عامل، منهم 150 امرأة فقط[75].

74 - ولا تزال المسـاعدات الدولية للميزانية تتضـاءل (من 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى 1,8 في المائة في عام 2022)[76]، مما يضاعف من حدة النقص المالي للسلطة الفلسطينية ويجعلها غير قادرة على الدفع، باســتثناء الأجور الجزئية لموظفي القطاع العام. وكان هذا من بين الدوافع الرئيسية لإضراب المعلمين الفلسطينيين المستمر منذ شباط/فبراير 2023[77].

75 - وفي حين لا يزال الاقتصـــاد الفلســطيني يعتمد على التجارة مع إســرائيل، ارتفع العجز التجاري الفلســطيني بنســبة 35,4 في المائة من عام 2021 إلى عام 2022، وهو ما يمثل -47,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022[78]. وعلاوة على ذلك، تمثل الضــرائب الجمركية وضــرائب القيمة المضـافة ورسوم الإنتاج، التي تجمعها إسرائيل لصـالح السلطة الفلسطينية، ما بين 65 و 75 في المائة من إيرادات الســلطة الفلســطينية. ويتعين على الســلطة بموجب النظام التجاري القائم لبروتوكول باريس بشــأن

(72) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "تقرير صـحفي، الحسابات القومية الفصلية (الربع الأخير من عام 2022)"، آذار/مارس 2023.

(73) قيم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وحسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ودولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، "أداء الاقتصاد الفلسطيني لعام 2022، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2023"، بيان صحفي، 28 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(74) قيم الجهاز المركزي للإحصـاء الفلسـطيني وحسـابات اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغربي آسـيا. انظر أيضـا اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغربي آسيا، *فلسطين تحت الاحتلال - ثالثا: تحديد وتحليل السياسات والممارسات الإسرائيلية وتداعياتها الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة* (2022)، الصفحات 22-40.

(75) مدخلات مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

(76) البنك الدولي، "تقرير الرصد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة"، 22 أيلول/سبتمبر 2022، الصفحة 36.

(77) المرصـد الأورومتوسـطي لحقوق الإنسـان، "الأراضـي الفلسـطينية: الاسـتجابة لمطالب المعلمين ضـرورة لممارسـة الطلبة حقهم في التعـلـيـم"، 21 آذار/مـارس 2023. مـتـاح عـل الـمـوقـع https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/palestinian-territory-meeting-teachers-demands-crucial-students-exercise-right-education.

(78) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "تقرير صحفي، الحسابات القومية الفصلية (الربع الأخير من عام 2022)"، الجدول 3-1، وحسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

العلاقات الاقتصادية أن تمتثل لنظم الجمارك الإسرائيلية بالنسبة لغالبية الواردات، المصممة لفائدة الاقتصاد الإسرائيلي[79].

76 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان رُبع القوة العاملة الفلسطينية (25,6 في المائة) عاطلا عن العمل (13 في المائة في الضفة الغربية و 45 في المائة في غزة). وكانت نسبة البطالة بين الشباب مرتفعة حيث بلغت 34,9 في المائة، وتجاوزت الأرقام 20 في المائة في الضفة الغربية، ووصلت إلى نسبة مذهلة بلغت 61,1 في المائة في غزة. وعلاوة على ذلك، بلغ معدل البطالة بين الشباب المتعلم في غزة 73,9 في المائة[80].

77 - ويبلغ معدل البطالة بين الخريجين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 29 عاما 48,3 في المائة (28,6 في المائة في الضفة الغربية و 73,9 في المائة في غزة)، وتواجه النساء معدلا مرتفعا بشكل خاص (61,3 في المائة) مقارنة بالرجال (34,3 في المائة)[81].

78 - وعاش نحو 22 في المائة من الفلسطينيين تحت خط الفقر البالغ 5,50 دولار في اليوم في الفترة 2017/2016 (تعادل القوة الشرائية لعام 2011). وتشير التقديرات المستندة إلى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن معدل الفقر ارتفع في عام 2020 إلى 29,7 في المائة، ويقدر أنه انخفض إلى 27,3 في المائة في عام 2021[82]. والحالة في غزة تبعث على القلق بشكل خاص، حيث يعتمد حوالي 80 في المائة من السكان على المعونة[83]. وبحلول عام 2023، كان 53 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر و 34 في المائة تحت خط الفقر المدقع[84].

الأمن الغذائي

79 - ارتفع معدل الأسر الفلسطينية التي تعاني من حالات انعدام الأمن الغذائي الحاد أو المتوسط إلى 64,4 في المائة في عام 2022[85]، وارتفع من 9 في المائة إلى 23 في المائة في الضفة الغربية ومن 50 في المائة إلى 53 في المائة في غزة[86].

80 - وعلى الرغم من توافر الأغذية، إلا أنها ليست في متناول معظم الأسر الفلسطينية. وكان أكثر من نصف إنفاق الأسر المعيشية الفلسطينية (56 في المائة في غزة و 50 في المائة في الضفة الغربية والقدس الشرقية) على الغذاء[87].

---

(79) البنك الدولي، "تقرير الرصد الاقتصادي"، الصفحة 33.

(80) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يعرض النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة في عام 2022"، 15 شباط/فبراير 2023.

(81) المرجع نفسه.

(82) البنك الدولي، "تقرير الرصد الاقتصادي"، الصفحة 10.

(83) انظر www.unrwa.org/where-we-work/gaza-strip.

(84) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية"، الصفحة 46.

(85) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، "نداء الطوارئ للأرض الفلسطينية المحتلة لعام 2023"، الصفحة 10.

(86) TD/B/EX(72)/2 و TD/B/EX(72)/2/Corr.1، الفقرة 2.

(87) مدخلات مقدمة من برنامج الأغذية العالمي.

81 - وسجلت دولة فلسطين ثاني أعلى نسبة اعتماد على الواردات الغذائية في المنطقة، حيث تمثل واردات الأغذية حوالي 34 في المائة من مجموع الواردات، وخاصة القمح (91 في المائة) والزيوت النباتية (95 في المائة). وفرضت الحرب في أوكرانيا تحديات إضافية على النظام الغذائي الضعيف بالفعل، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى تقلب الأسعار وعدم اليقين والتأخيرات في الشحن[88].

82 - وارتفع التضخم بنسبة 3,74 في المائة من عام 2021 إلى عام 2022، بينما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الغذائي بنسبة 6,74 في المائة[89]. وكان لذلك أثر كبير على قدرة الأسر المعيشية على تلبية الاحتياجات الأساسية، حيث كانت مستويات الأسعار في الأرض الفلسطينية المحتلة مرتفعة بالفعل مقارنة بمستويات الدخل قبل الحرب في أوكرانيا[90].

83 - وفي خضم ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي في غزة، يتم الإبلاغ عن حالات تقزم وهزال ونقص في الوزن لدى الأطفال. ويعاني نحو 70 في المائة من الأطفال الذين يبلغون من العمر سنة واحدة و 40 في المائة من النساء الحوامل في غزة من فقر الدم[91].

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

84 - تتمثل التحديات ومواطن الضعف الرئيسية المتعلقة بقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الضفة الغربية بشكل رئيسي في القيود المفروضة على البناء في المنطقة جيم، المقترنة بهدم مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والحواجز التي تحول دون الوصول إلى مصادر المياه القائمة. وكان لعمليات الإغلاق في غزة والتصعيد العسكري المتكرر آثار سلبية على البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في غزة[92].

85 - وتصل إلى معظم الأسر في قطاع غزة مياه منقولة بالأنابيب، ومع ذلك فإن 3,2 في المائة فقط من الأسر تستخدمها للشرب. وفي الضفة الغربية، يتعين على الأسر أن تعود إلى استراتيجيات أخرى للتغلب على نقص مياه الشرب الكافية. وإجمالا، يحتاج 1,4 مليون فلسطيني إلى دعم إنساني لتحسين فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة[93].

86 - وبلغت حصة الفرد من المخصصات اليومية من المياه المستهلكة للأغراض المنزلية 86,3 لترا (89,0 لترا في الضفة الغربية و 82,7 لترا في غزة) في عام 2021. وتزيد حصة الفرد الإسرائيلي من

(88) مدخلات مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

(89) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك حسب أقسام الإنفاق الرئيسية والمنطقة للأشهر من كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر 2022 ونسبة التغير للأشهر من كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر 2021"، 12 كانون الثاني/يناير 2023. متاحة على الموقع www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=1628.

(90) البنك الدولي، "تقرير الرصد الاقتصادي"، الصفحة 33.

(91) مدخلات مقدمة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

(92) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية"، الصفحتان 56 و 57.

(93) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، "العمل الإنساني من أجل الأطفال لعام 2023: دولة فلسطين"، كانون الأول/ديسمبر 2022، الصفحة 2.

المخصصات اليومية بثلاثة أضعاف، حيث تبلغ حوالي 300 لتر، وبأكثر من سبعة أضعاف بالنسبة للمستوطنين الإسرائيليين[94].

87 - وبما أن 96 في المائة من المياه المستخرجة من الحوض الجوفي الوحيد في غزة غير صالحة للاستهلاك البشري، فإن الحل الاستراتيجي المفضل لتزويد مواطني غزة بمياه آمنة ونظيفة هو تحلية مياه البحر. ومع ذلك، فإن صيانة المعدات المستخدمة في عملية تحلية المياه تثير قلقا كبيرا، حيث يواجه قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تحديات تتمثل في التأخير في تسليم المواد الأساسية لأعمال الإصلاح وإعادة تأهيل شبكات المياه، بما في ذلك نتيجة لعمليات الإغلاق في غزة[95].

88 - وأدت التأخيرات في إيصال الوقود إلى قطاع غزة خلال تصعيد آب/أغسطس إلى نقص في إمدادات الطاقة تسبب في انخفاض إنتاج المياه وتوزيعها بأكثر من 50 في المائة. وتأثرت أيضا القدرة التشغيلية لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، مما أدى إلى تصريف أكثر من 000 130 متر مكعب من مياه الصرف الصحي الخام أو المعالجة بشكل سيئ في البحر يوميا[96].

الصحة

89 - إن احتياجات الرعاية الصحية الأساسية بين الفلسطينيين مرتفعة، نتيجة ارتفاع تكلفة الخدمات، والقيود المفروضة على إمكانية الوصول، وعدم توافر العلاج والدواء، ولا سيما في غزة، مما يؤثر على 1,6 مليون شخص، من بينهم 000 809 طفل[97].

90 - وبالإضافة إلى 187 هجوما على مرافق الرعاية الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2022 سجلها نظام رصد الهجمات على مرافق الرعاية الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية[98]، يؤدي تطبيق النظام القانوني والسياسي المزدوج الذي يحكم الأرض الفلسطينية المحتلة إلى استمرار الغبن في مجال الصحة. وأدى ذلك إلى إضعاف نظام الرعاية الصحية الفلسطيني، الذي يعاني من نقص كبير في الموظفين المتخصصين والمرافق المتخصصة والأدوية المتاحة. وتعرقل القيود الإسرائيلية قدرة الفلسطينيين على الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية[99].

91 - وتمتد التحديات وأوجه الضعف أيضا لتشمل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الجنساني؛ وصحة الأم والطفل، بما فيها التغذية؛ والقدرة على رصد وتوثيق الحواجز التي تحول دون وصول الفلسطينيين إلى الخدمات الصحية[100].

(94) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، "بيان صحفي مشترك بمناسبة يوم المياه العالمي".

(95) اليونيسف، "توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع: المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية – توفير المياه النظيفة للأطفال في دولة فلسطين".

(96) اليونيسف، "دولة فلسطين: تقرير موجز بالمستجدات – الحالة في قطاع غزة"، 10 آب/أغسطس 2022، الصفحة 1.

(97) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، "العمل الإنساني من أجل الأطفال"، الصفحة 2.

(98) مدخلات مقدمة من منظمة الصحة العالمية.

(99) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية"، الصفحتان 17 و 53.

(100) المرجع نفسه، الصفحة 52.

92 - ويواجه القطاع الصحي في غزة عراقيل بسبب عمليات الإغلاق وغيرها من التدابير التي تحول دون سير العمل العادي، مما يؤثر على القدرة على تقديم الخدمات الصحية الأساسية[101]. ولا يتاح للعاملين في القطاع الصحي في غزة عادة الاطلاع على الأساليب الجديدة وأفضل الممارسات والتكنولوجيا الطبية، كما يحدث لزملائهم في أماكن أخرى من العالم، مما يجعل من الصعب تبادل المعارف والوصول إليها[102].

93 - وتشمل عمليات الإغلاق في غزة فرض قيود على الوصول إلى الرعاية الطبية المتخصصة المنقذة للحياة غير المتوفرة في غزة. وللحصول على هذه الرعاية، يحتاج المرضى إلى تصريح خروج إسرائيلي، الذي غالبا ما يتأخر إصداره أو يُرفض. وفي عام 2022، لم تتم الموافقة على 33 في المائة من طلبات التصاريح للمرضى و 62 في المائة من طلبات التصاريح لمرافقي المرضى في الوقت المناسب لكي يصل المرضى إلى المستشفيات في المواعيد المحددة لهم[103]. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2022، وثقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفاة 11 فلسطينيا (5 رجال و 4 صبيان وامرأة واحدة وفتاة واحدة) أثناء انتظار الحصول على تصاريح المغادرة، من بينهم فتاة تبلغ من العمر 19 شهرا، هي فاطمة المصري، توفيت أثناء انتظار نتيجة طلبها الثالث للحصول على تصريح لكي تصل إلى المستشفى في الموعد المحدد لها للخضوع لعملية جراحية لحالة قابلة للعلاج[104]. وتوفيت في 22 آذار/مارس 2022[105].

94 - وفي الضفة الغربية، رفضت السلطات الإسرائيلية منح أكثر من 000 13 تصريح للمرضى وأكثر من 000 20 طلب تصريح للمرافقين خلال عام 2022. وأفادت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بأن 93 في المائة من سيارات الإسعاف التي تحتاج إلى دخول القدس من بقية الضفة الغربية تُمنع من المرور عند نقاط التفتيش الإسرائيلية، مما يتطلب نقل المرضى إلى سيارة إسعاف مسجلة في إسرائيل[106].

95 - ويقدر أن ما مجموعه 776 498 من البالغين والأطفال يعانون من كروب نفسية اجتماعية ومن اضطرابات عقلية خفيفة ومتوسطة وشديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعاني حوالي 979 299 طفلا (50 في المائة من الفتيات و 50 في المائة من الفتيان) من اضطرابات حادة ومتوسطة (9,1 في المائة) وخفيفة (13 في المائة)، ويعاني 797 198 من البالغين (45 في المائة من النساء و 55 في المائة من الرجال) من اضطرابات الصحة العقلية المتوسطة أو الشديدة. ومعاناة الفلسطينيين المتعلقة بالصحة العقلية تتأثر بتعرضهم للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع نتيجة للاحتلال[107].

(101) مدخلات مقدمة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

(102) المرجع نفسه

(103) مدخلات مقدمة من منظمة الصحة العالمية.

(104) مدخلات مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وانظر أيضا A/HRC/52/75، الفقرة 13.

(105) انظر www.emro.who.int/opt/news/gaza-child-dies-following-repeated-permit-delays-by-israel.html.

(106) مدخلات مقدمة من منظمة الصحة العالمية.

(107) مدخلات مقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

96 - ويعاني أيضا ما مجموعه 143 324 طفلا في غزة دون سن 5 سنوات من نقص المغذيات الدقيقة. وبالإضافة إلى هذه التحديات، فإن نظام الرعاية الصحية ليس مهيأً لتقديم الدعم الكافي للأطفال الذين يعانون من حالات تأخر في النمو وإعاقات[108].

97 - ويؤثر نقص المواد والموارد المالية اللازمة للإنفاق على النظام الصحي سلبا على الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات. والنظام الصحي في غزة ليس لديه سوى موارد محدودة لتحقيق خفض الطلب على المخدرات والعلاج لما لا يقل عن 500 10 شخص يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات ويحتاجون إلى العلاج. وفي المركز الوحيد لعلاج مدمني المخدرات وإعادة التأهيل في بيت لحم، أفاد الفريق المهني بأن القيود التي تفرضها إسرائيل على السفر تحد من القدرة على بناء القدرات في مجالات أوسع للعلاج من تعاطي المخدرات وإعادة التأهيل[109].

التعليم

98 - تساهم الاعتداءات على الحق في التعليم في خلق بيئة قسرية سائدة تؤدي إلى الترحيل القسري للمجتمعات المحلية من منازلها وأراضيها، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان[110]. وسيحتاج ما مجموعه 500 608 شخص، 96 في المائة منهم من الأطفال، إلى دعم تعليمي في عام 2023[111].

99 - وتقدر معدلات التسرب في الضفة الغربية بنسبة 19 في المائة[112]. ومن بين هؤلاء، تسرب 55 في المائة من الفتيان و 36 في المائة من الفتيات بسبب مخاطر الحماية المتصلة بالنزاع في طريقهم إلى المدرسة والعودة منها. وأفاد ما يقرب من 24 في المائة من الأسر المعيشية أن الأطفال يشعرون بعدم الأمان أو بعدم الأمان الشديد عند انتقالهم من وإلى المدارس، وعندما يكونون في المدرسة[113]. وفي غزة، تسرب حوالي 5,7 في المائة من الأطفال في سن الدراسة من المدارس خلال العام الدراسي 2022/2021، وذلك أساسا لأسباب مالية أو لأن المدارس ليست شاملة للجميع[114].

100 - وإجمالا، تواجه حاليا 56 مدرسة تضم ما يقدر بنحو 550 6 طالبا في المنطقة جيم والقدس الشرقية أوامر بوقف العمل أو الهدم، بسبب الافتقار إلى رخص البناء. وتواجه هذه المدارس خطر الهدم، مما يشكل انتهاكا لالتزامات السلطة القائمة بالاحتلال التي تحظر تدمير المؤسسات المخصصة للتعليم[115].

(108) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية"، الصفحة 26.

(109) مدخلات مقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(110) مجموعة التعليم، "التعليم في حالات الطوارئ"، الصفحة 2.

(111) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، "العمل الإنساني من أجل الأطفال"، الصفحة 2.

(112) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية"، الصفحة 38.

(113) المرجع نفسه، الصفحتان 50 و 51.

(114) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، "العمل الإنساني من أجل الأطفال"، الصفحة 2.

(115) مدخلات مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وانظر أيضا A/HRC/52/76، الفقرة 26.

101 - وعلاوة على ذلك، لا تزال المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية تعاني من نقص مزمن في التمويل. وقد تُرجم نقص الحيز وعدم القدرة على الحصول على تصاريح البناء إلى نقص مزمن في الفصول الدراسية، مما أدى إلى الاكتظاظ وإعاقة تقديم تعليم جيد[116].

102 - وفي تموز/يوليه 2022، أوقفت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية العمل بتراخيص ست مدارس في القدس الشرقية وأعطتها مهلة لمدة عام واحد لتعديل مناهجها الدراسية أو إلغاء تراخيصها بالكامل لأنها استمرت في استخدام الكتب المدرسية من السلطة الفلسطينية بدلا من تلك التي وافقت عليها السلطات الإسرائيلية. وفي أيلول/سبتمبر 2022، أضربت نحو 150 مدرسة في القدس الشرقية احتجاجا على المحاولات الإسرائيلية لفرض المناهج الدراسية الإسرائيلية[117].

103 - ويوجد حوالي 33 في المائة من الأطفال ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 9 سنوات غير ملتحقين بالمدارس، مقارنة بأقل من 1 في المائة من أقرانهم غير المعاقين[118].

الأثر الجنساني للاحتلال على النساء والفتيات

104 - تؤدي عمليات الإغلاق والتصعيد العسكري المتكرر في غزة، والبيئة القسرية في الضفة الغربية، إلى تفاقم حالات العنف الجنسي والجنساني وتحد من توافر الخدمات المنقذة للحياة وإمكانية الوصول إليها.

105 - ووفقا لدراسة استقصائية عن العنف أجريت في تموز/يوليه 2022، تعرضت 59,3 في المائة من النساء المتزوجات أو اللاتي كن متزوجات، اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 64 عاما، للعنف في الأشهر الـ 12 التي سبقت الدراسة الاستقصائية (70,4 في المائة في غزة و 52,3 في المائة في الضفة الغربية). ومن بين هؤلاء، تعرضت 57,2 في المائة للعنف النفسي، و 18,5 في المائة للعنف الجسدي، و 9,4 في المائة للعنف الجنسي، بينما تعرضت 9,6 في المائة للعنف السيبراني[119]. وأدى التصعيد الذي حدث في آب/أغسطس 2022 في غزة إلى تفاقم خطر العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات، لا سيما بين الأسر النازحة، وتلك التي مات أو أصيب أفراد لها[120].

106 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت 000 68 أسرة تعيلها نساء بأن مأواها تعرض لأضرار و/أو لحق به خلل، حيث تعيش 000 11 أسرة في ظروف لا تفي بالمعايير الدنيا للسكن[121]. ومن المرجح

(116) مدخلات مقدمة من برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(117) المرجع نفسه، نقلا عن هداس غولد وعبير سلمان، "كيف أغلق النقاش حول الكتب المدرسية 150 مدرسة في القدس الشرقية"، سي إن إن، 30 أيلول/سبتمبر 2022.

(118) المنظمة الدولية للرؤية العالمية، "برامج التعليم 2019-2022"، صحيفة وقائع، الصفحة 5.

(119) مدخلات مقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(120) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الأثر الإنساني لتصاعد الأعمال العدائية في غزة: الاحتياجات الفورية واحتياجات التمويل"، آب/أغسطس 2022، متاح على الموقع www.ochaopt.org/content/humanitarian-impact-gaza-escalation-hostilities-immediate-needs-and-funding-requirements-august-2022؛ ومدخلات مقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة المرأة).

(121) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية"، الصفحة 35.

أيضا أن تتحمل هذه الأسر ديونا لتغطية نفقات الأسر المعيشية الأساسية في كل من الضفة الغربية وغزة. وفي غزة، كانت الأسر أيضا أكثر عرضة للإبلاغ عن تحمل ديون مقابل الغذاء[122].

107 - وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التعليم، تواجه النساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة مستويات قياسية من البطالة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت 18,6 في المائة من النساء في القوة العاملة، مقابل 70,7 في المائة من الرجال، في حين بلغ معدل البطالة بين الإناث 40 في المائة، مقارنة بمعدل البطالة بين الذكور البالغ 20 في المائة. وبلغ معدل بطالة الإناث بين الشباب (19-29 سنة) الحاصلين على دبلوم متوسط أو أعلى 61,3 في المائة، مقابل 34,3 في المائة للذكور[123].

108 - ولا تزال النساء والفتيات يواجهن حواجز في الحصول على الخدمات الصحية بتصاريح للسفر إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لتلقي العلاج المتخصص اللازم. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، كانت نسبة 48 بالمائة من طلبات تصاريح المرضى من قطاع غزة لمريضات، في حين كانت نسبة 52 بالمائة من طلبات تصاريح المرضى من الضفة الغربية لمريضات وذلك لتلقي العلاج في القدس الشرقية أو إسرائيل[124].

109 - وتضع عمليات اقتحام المنازل وهدمها عبئا جنسانيا فريدا على النساء والفتيات عند النظر في المعايير الجنسانية التقليدية. فالأسر المعيشية التي تعيلها نساء وأطفال تتعرض لمخاطر أكبر تتعلق بالحماية، وتحتاج الأسر التي لديها نساء حوامل، وأطفال رضع وصغار، وكبار في السن، وأشخاص ذوو إعاقة، إلى قدر أكبر من دعم الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي بسبب تعرضها للعنف والصدمات النفسية[125].

110 - وفي الضفة الغربية، أعربت نسبة 12,3 في المائة من الأسر المعيشية (15,3 في المائة من اللاجئين و 11,3 في المائة من غير اللاجئين) عن قلقها إزاء سلامة وأمن الفتيات والنساء[126]. وفي عام 2022، احتجزت القوات الإسرائيلية أو اعتقلت 172 امرأة. وحتى نهاية عام 2022، كانت هناك 29 امرأة في السجون الإسرائيلية، من بينهن قاصرتان[127].

111 - وفي رسالة مفتوحة موجهة إلى الأمين العام بشأن المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، سلط الائتلاف المدني للمرأة الفلسطينية الضوء على عدم وجود تدابير ملموسة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن النساء الفلسطينيات اللاتي يسعين إلى تنفيذ القرار 1325 (2000) تواجهن عقبات هائلة بسبب الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي

(122) مدخلات مقدمة من برنامج الأغذية العالمي.

(123) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يعرض النتائج الأساسية لمسح للقوى العاملة في عام 2022".

(124) انظر www.emro.who.int/images/stories/palestine/Oct_2022_Monthly.pdf?ua=1.

(125) مدخلات مقدمة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

(126) المرجع نفسه.

(127) انظر www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=4458.

طال أمده. وأشار الائتلاف إلى أن عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين يحد من تنفيذ القرار 1325 (2000) في الأرض الفلسطينية المحتلة وبقية المنطقة[128].

ثالثا - الجولان السوري المحتل

112 - يواصل الأمين العام تجديد التأكيد على صلاحية قرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي قرر فيه المجلس أن قرار إسرائيل الخاص بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي.

113 - وفي عام 2021، كان هناك ما يقرب من 000 52 شخص يعيشون في الجولان السوري المحتل. وينقسم السكان تقريبا بين مستوطنين إسرائيليين وسوريين، حيث يقيم السوريون أساسا في خمس قرى تشكل حوالي 5 في المائة من أراضي الجولان السوري المحتل بالقرب من المنطقة الفاصلة الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة، والتي تفصل بين الجمهورية العربية السورية والجولان. وفي المقابل، توزع المستوطنون الإسرائيليون على 35 مستوطنة مختلفة[129].

114 - وفي 1 حزيران/يونيه 1967، كان حوالي 000 90 مواطن سوري يعيشون في الجولان. وكان معدل النمو السكاني في الجولان السوري 3,7 في المائة عندما احتلت إسرائيل الجولان السوري في عام 1967. وبحلول عام 2009، انخفض المعدل إلى 1,7 في المائة، ثم إلى 1,4 في المائة في عام 2018، أي أقل من معدل المستوطنات الإسرائيلية (1,7 في المائة)[130]. ومن المتوقع أن يصبح السكان السوريون أقلية وأن يشكلوا ثلث السكان فقط بحلول عام 2025[131].

115 - ومنذ احتلال عام 1967، ضمت إسرائيل 000 11 دونم من الأراضي داخل حدودها الإدارية إلى محميات طبيعية مجاورة أنشأتها بعد الاحتلال. ونتيجة لذلك، نُزعت إمكانية استخدام هذه المناطق الطبيعية في تنمية السكان الأصليين ولفائدتهم[132].

116 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، وافقت حكومة إسرائيل على خطة لإضافة 300 7 وحدة سكنية في الجولان على مدى السنوات الخمس التالية لمضاعفة عدد السكان هناك، فضلا عن إنشاء مستوطنتين جديدتين[133].

---

(128) انظر www.miftah.org/PrinterF.cfm?DocId=26811؛ وانظر أيضا: https://ardd-jo.org/news/letter-to-the-joint-donors-to-womens-peace-and-humanitarian-fund-and-jonap-pooled-fund-call-to-activate-the-united-nations-security-council-resolution-1325-2000-on-women-peace-and-security.

(129) منظمة العمل الدولية، وثيقة منظمة العمل الدولية ILC.110/DG/APP، الفقرة 136.

(130) المرصد - المركز العربي لحقوق الإنسان في مرتفعات الجولان، "التخطيط الإثني: مقارنة بين سياسات التخطيط المكاني الإثني الإسرائيلية في المستوطنات اليهودية الإسرائيلية والقرى السورية في الجولان السوري المحتل"، حزيران/يونيه 2022، الصفحة 12.

(131) مدخلات مقدمة من منظمة العمل الدولية.

(132) المرصد، "التخطيط الإثني"، الصفحة 17.

(133) A/77/328، الفقرة 18، و A/77/493، الفقرة 68.

117 - وتنتهك المستوطنات في الجولان السوري المحتل القانون الدولي، وتصل السياسات الإسرائيلية المتبعة فيه إلى مستوى نقل سكانها إلى أرض محتلة، وهو ما يشكل أيضا انتهاكا للقانون الإنساني الدولي.

118 - ويشكل التمييز بين المستوطنين وسكان القرى السورية من حيث تصاريح البناء اتجاها مستمرا. ففي عام 2012، حصل سكان القرى السورية، الذين كان عددهم حوالي 1,15 مرة أكثر من عدد المستوطنين، على أقل من ثلث تصاريح البناء التي حصل عليها المستوطنون. وفي عام 2021، أصبح عدد سكان القرى السورية مساويا تقريبا لعدد الإسرائيليين في المستوطنات، ومع ذلك حصل المستوطنون على ضعف عدد تصاريح البناء تقريبا[134].

119 - وفي عام 2020، بلغت المساحة الكلية للمناطق المخصصة للبناء في جميع المستوطنات الإسرائيلية 755 42 دونما، أي ما يعادل 1,6 دونم للشخص الواحد، مقابل 0,25 دونم للفرد في جميع القرى السورية. وأدى ذلك إلى تفاقم الكثافة السكانية في القرى السورية، التي وصلت إلى ستة أضعاف الكثافة السكانية للمستوطنات الإسرائيلية، وهو ما يتوافق بشكل مباشر مع التوزيع غير العادل للأراضي[135].

120 - وزاد تفاقم الاكتظاظ الشديد في القرى السورية بفعل مصادرة إسرائيل مساحة تزيد على 000 80 دونم تمتد من شمال مجدل شمس وحتى قرية عين قنية[136].

121 - وأدى ذلك إلى زيادة التحضر في القرى السورية، ولكن دون توافر المرافق الضرورية أو أسباب الراحة أو الخدمات المحلية أو البنية التحتية أو الهياكل الاقتصادية المستدامة. وقبل الاحتلال، كان السكان السوريون في خمس قرى يمتلكون أكثر من 000 100 دونم من الأراضي. بيد أن السلطات الإسرائيلية صادرت 56 في المائة من هذه الأراضي في العقود الأربعة التي انقضت منذ ذلك الحين لأغراض الأنشطة العسكرية والاستيطانية[137].

122 - وأدت مصادرة أراضي الرعي والقيود المفروضة على تربية الماشية إلى انهيار قطاع الثروة الحيوانية. وكان للألغام الأرضية في الأراضي الزراعية أثر سلبي أيضا على الزراعة والفلاحة. وتشكل الزراعة وتربية الماشية مصادر الرزق الرئيسية للسكان الأصليين، حيث كان أكثر من 90 في المائة من السكان يعملون في هذين القطاعين قبل الاحتلال. ويستخدم المستوطنون حاليا ما يقرب من خمسة أضعاف الدونمات من الأراضي لأغراض الزراعة مقارنة بالسكان الأصليين[138].

123 - ونتيجة لذلك، فقدت الزراعة، وخاصة زراعة التفاح، أهميتها، وجعلت المنافسة مع الزراعة الصناعية الإسرائيلية من الصعب على المزارعين السوريين الصمود. وبناء على ذلك، تحولت بعض الأسر المعيشية التي كانت تعتمد فقط على الزراعة إلى السياحة الزراعية كمصدر تكميلي للدخل[139].

(134) المرصد، "التخطيط الإثني"، الصفحة 11.

(135) المرجع نفسه، الصفحة 16.

(136) A/77/520، الفقرة 20.

(137) المرصد، "التخطيط الإثني"، الصفحات 10-16.

(138) المرجع نفسه، الصفحة 23.

(139) مدخلات مقدمة من منظمة العمل الدولية.

124 - وأحيطت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة علما بالتوزيع التمييزي لمياه الشرب والري، فضلا عن التمييز في الحصول على العمل والرعاية الصحية في الجولان السوري المحتل، الذي يُفَضِّل المستوطنين الإسرائيليين على السكان المحليين[140].

125 - وتنشط شركة مكوروت المملوكة لإسرائيل أيضا في استخراج المياه الجوفية في الجولان، حيث قامت بحفر أكثر من 40 بئرا ارتوازية في 17 موقعا في جميع أنحاء الجولان، 5 منها تقع على أراضي المزارعين السوريين. وتقدر كمية المياه المستخرجة بعشرات ملايين الأمتار المكعبة في السنة[141].

126- ولا يزال التوزيع التمييزي للمياه من جانب إسرائيل بين المزارعين الإسرائيليين والسوريين مستمرا. ويحصل المزارع الإسرائيلي على 750-800 كوب ماء لكل دونم من الأراضي الزراعية، مقارنة بـ 250 كوبا لكل دونم يحصل عليها المزارع السوري. وتضطر جمعيات الماء للمزارعين السوريين إلى شراء المياه بأسعار مرتفعة من شركة مكوروت وتضطر إلى تغطية تكلفة التوصيل، مما يؤدي إلى نفقات مجموعها أعلى بثلاثة أضعاف من تلك التي يدفعها المزارعون الإسرائيليون في المستوطنات، المعفيون من رسوم البنية التحتية[142].

127 - وتفيد التقارير بأن السوريين الذين يعيشون في الجولان السوري المحتل ويرفضون الحصول على الجنسية الإسرائيلية، توصف جنسيتهم بأنها "غير محددة" في وثائق سفرهم، مما يمنعهم من السفر إلى الخارج[143].

128 - ويبحث معظم العمال السوريين في الجولان المحتل عن عمل في إسرائيل أو المستوطنات بسبب انعدام الفرص. ويوظف قطاع البناء 21,8 في المائة من المواطنين السوريين، يليه التعليم الذي يوظف 19,5 في المائة، وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة 13,7 في المائة[144]. والسوريون يكسبون أقل من الإسرائيليين، ويبلغ متوسط دخلهم 002 6 شيكل جديد، أي 57,3 في المائة فقط من المتوسط الإسرائيلي و 72,6 في المائة من متوسط دخل المستوطنين اليهود[145].

رابعا - خاتمة

129 - لا يزال الاحتلال الإسرائيلي الطويل الأمد للأرض الفلسطينية والجولان السوري يؤثر تأثيرا ضارا على الأحوال المعيشية للسكان الفلسطينيين والسوريين، وكذلك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة.

130 - فالقيود التي تفرضها إسرائيل، وتوسيع المستوطنات غير القانونية، وغير ذلك من الممارسات لا تقتصر على منع التنمية فحسب، بل أدت أيضا إلى تفاقم تجزئة الأرض الفلسطينية. وكان لهذه السياسات والممارسات أثر إنساني واقتصادي واجتماعي وسياسي شديد على الفلسطينيين وعلى قدرتهم على ممارسة حقوقهم الإنسانية الأساسية. وكان لتداعياتها أثر تراكمي ومتعدد الطبقات ومشترك بين الأجيال على

(140) A/77/501، الفقرة 58.

(141) المرصد، "التخطيط الإثني"، الصفحة 23.

(142) المرجع نفسه، الصفحتان 23 و 24.

(143) A/77/501، الفقرة 60.

(144) المدخلات المقدمة من منظمة العمل الدولية.

(145) المرصد، "التخطيط الإثني"، الصفحة 20.

المجتمع الفلسطيني والاقتصاد والبيئة الفلسطينية، وتسببت في تدهور الأحوال المعيشية للفلسطينيين، ونزوحهم القسري، و "تراجع التنمية" في الأرض الفلسطينية المحتلة، وترسيخ اعتماد الاقتصاد الفلسطيني بشكل غير متكافئ على إسرائيل، وتفاقم اعتماد المؤسسات الفلسطينية على المعونة الأجنبية.

131 - وستكون آفاق الاقتصاد الفلسطيني سلبية إذا استمر الوضع الراهن. وتمثل أزمة التمويل التي تواجه الأونروا وانخفاض المعونة المقدمة من الجهات المانحة عاملاً آخر لا يتسبب إلا في تفاقم الظروف الهشة أصلا التي يعيشها مئات الآلاف من الفلسطينيين.

132 - والاحتلال له أثر مختلف وغير متناسب على النساء والفتيات، لا سيما من خلال هدم المنازل وتدميرها واقتحامها. وتؤدي عمليات الإغلاق والتصعيد العسكري في غزة والبيئة القسرية في الضفة الغربية إلى تفاقم حالات للعنف الجنسي والجنساني وإعاقة حصول النساء والفتيات على التعليم والرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من زيادة انتظام الإناث في المدارس في جميع الأعمار، فلا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في القوة العاملة، ومن المرجح أن تضطر الأسر المعيشية التي تعيلها نساء إلى تحمل ديون لتوفير الاحتياجات الأساسية. وتعتمد الأسر المعيشية التي تعيلها امرأة على الدعم المقدم من الأسرة والأصدقاء كمصدر رئيسي للدخل، مقارنة بنسبة 7 في المائة من الأسر المعيشية التي يعيلها رجل[146].

133 - وأدى التصعيد في آب/أغسطس 2022 بين إسرائيل وجماعات مسلحة في غزة إلى تفاقم الوضع الخطير، الذي نشأ عن عمليات الإغلاق المفروضة على غزة، وغيرها من التدابير الإسرائيلية التقييدية، ومظاهر التصعيد المتكرر، إضافة إلى تراجع تمويل الجهات المانحة. وهذا يستلزم اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي.

134 - ويوضح التصعيد المثير للقلق في التوتر والعنف خلال الجزء الأول من عام 2023 الحاجة الملحة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وتواصل إسرائيل الأخذ بسياسات وممارسات تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويمكن أن يُعتبر بعض هذه الممارسات تمييزيا وقد يصل بعضها الآخر إلى درجة الترحيل القسري أو العقاب الجماعي للأشخاص المشمولين بالحماية، وهو خرق جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة ويُحظر بموجب القانون الدولي. ولا بد من الامتثال للقانون الدولي، مع الحرص على ألاّ يحظى أي طرف بالإفلات من العقاب، وضمان العدالة والسلام لجميع الناس الذين يعيشون في المنطقة بمن فيهم الفلسطينيون والسوريون الذين يعيشون تحت الاحتلال. وعلاوة على ذلك، فإن عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين يقوض آفاق تنفيذ الأطر المتفق عليها دوليا في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك خطة المرأة والسلام والأمن وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

135 - وتحافظ الأمم المتحدة على موقفها الثابت المتمثل في أن السلام الدائم والشامل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حل الدولتين عن طريق التفاوض. وسيواصل الأمين العام كفالة أن تعمل الأمم المتحدة على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا وتتمتع بمقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل آمنة، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي.

---

(146) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات في الأرض الفلسطينية المحتلة: البعد الجنساني والإدماج"، موجز، تموز/يوليه 2022. متاح على الموقع: www.ochaopt.org/msna/2022/OPT2201_MSNA_2022_Gender_Brief-2.pdf.